Nile Journals

Nile Journal for Commercial, Legal and Information Systems Science

Volume 2, Number 4, August 2022

مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية و نظم المعلومات

تأثير الاستثمار فى تكنولوجيا المعلومات على النمو الاقتصادي فى كوريا الجنوبية

د. سماء إبراهيم سليمان أحمد

الملخص

حوّل عصر المعلومات مركز الثقل من مصنع إلى كمبيوتر بعد أن نقل العصر الصناعي مركز الثقل من حقل إلى آخر على عكس العصر الصناعي الذي كان صاحب النقود يسيطر على الأجهزة الإلكترونية والبرمجة ونظم المعلومات.

تعد المعلومات المنتجة في العصر المعاصر أكثر أهمية مما تم إنتاجه عبر تاريخ البشرية، والمعلومات تتزايد بمعدل كبير بسبب التطورات الأخيرة في العالم ، وظهور تخصصات جديدة، وتداخل المعرفة البشرية ونمو القوى المنتجة والمستهلكين والمستفيدين من المعلومات. وإلا فسوف يتراكمون معاً ليشكلوا ثورة كبيرة في المعلومات توضح ملامح العصر المعاصر.

خطت كوريا خطوات كبيرة حولتها إلى دول مزدهرة في وقت قياسي. أصبحت تجربتها الرائدة نموذجًا لحكومات البلدان التي تواجه مثل هذه التحديات ، حتى تتمكن هذه الحكومات من اللحاق بالدول المتقدمة وإعادة بناء ثقتها مع شعوبها. من يستغل وجود هذه التناقضات لابقاء البلد ضعيفا الى الابد.

Summary

The information age transformed the center of gravity from factory to computer after the industrial age had moved the center of gravity from field to factory, unlike the industrial era dominated by the money holder, who controlled electronic devices, programming and information systems.

The information produced in the contemporary era is more important than it has been produced throughout the history of mankind, and the information is increasing at a great rate due to the recent developments in the world, the emergence of new disciplines, the overlap of human knowledge and the growth of the productive forces, consumers and beneficiaries of information. Otherwise,

they will accumulate together to form a great revolution of information that illustrates the features of the contemporary era.

Korea has made great strides that have turned it into booming countries in record time. Its pioneering experience has become an example for the governments of countries with such challenges, so that these governments can catch up with developed countries and re-establish their trust and trust with their people. Who takes advantage of the existence of these contradictions to keep the country weak and forever.

المقدمة :

كوريا الجنوبية وتسمى جمهورية كوريا وهى دولة ذات سيادة تقع فى الجزء الجنوبى من شبه الجزيرة الكورية ، ويشتق اسم " كوريا " من مملكة كوريو ، وهى السلالة التى حكمت فى العصور الوسطى ، يجاورها الصين من الغرب ، واليابان من الشرق ، وكوريا الشمالية من الشمال ، ومضيق كوريا من الجنوب ، وتقع كوريا الجنوبية فى المنطقة الشمالية من الكرة الأرضية وذات طبيعة جبلية فى الغالب .

وكوريا لا تمتلك موارد طبيعية تقريباً وتعانى باستمرار من الاكتظاظ السكانى فى مساحة صغيرة ، والذى يحد من النمو السكانى المستمر وتشكل سوق استهلاكية داخلية كبيرة ، واتجهت كوريا الجنوبية إلى استراتيجية الاقتصاد الذى يتوجه نحو التصدير من أجل تنمية اقتصادها ، ففى 2012 ، كانت كوريا الجنوبية سادس أكبر مصدر وسابع أكبر مستورد على العالم ، ويصدر عن بنك كوريا ومعهد تطوير كوريا نشرات بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية والاتجاهات الاقتصادية لاقتصادها كل فترة .

وعلى الرغم من التقديرات التى تشير إلى زيادة نمو الاقتصاد الكورى واستقراره الهيكلى، تعانى كوريا الجنوبية من تضرر تصنيفها الائتمانى فى سوق الأسهم بسبب حالة الاشتباك مع كوريا الشمالية فى أوقات الأزمات العسكرية ، والتى تولد تأثيرات واضحة على الأسواق المالية فى اقتصاد كوريا الجنوبية .

مشكلة البحث :

وتتمثل مشكلة الدراسة فى محاولة الإجابة عن السؤالين التاليين :

1- هل هناك علاقة بين ثورة تكنولوجيا المعلومات والنمو الاقتصادى فى كوريا الجنوبية ؟

2- هل تساهم الاستثمارات الأجنبية فى نقل تكنولوجيا المعلومات إلى كوريا الجنوبية؟

أهداف البحث :

تهدف الدراسة بشكل عام إلى معرفة تطور الاستثمار فى تكنولوجيا المعلومات ودورها فى النمو الاقتصادى بدولة كوريا الجنوبية من خلال :-

1- الوقوف على مدى الاستفادة من ثورة تكنولوجيا المعلومات فى النهوض بالاقتصاد الكورى .

2- التعرف على دور الاستثمارات الأجنبية فى نقل تكنولوجيا المعلومات من وإلى كوريا الجنوبية ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادى .

3- تقييم معدلات التجارة الخارجية فى منتجات تكنولوجيا المعلومات فى كوريا الجنوبية وتأثيرها المباشر على النهوض بالاقتصاد .

4- تحليل مؤشرات عصر المعلومات ومعرفة مدى تأثير كلاً منها على الاقتصاد الكورى .

5- الوصول إلى أهم الركائز التى يقوم عليها الإصلاح الاقتصادى فى كوريا وتحديد ملامح وآفاق هذا الإصلاح .

6- تحديد الفلسفة التى تقوم عليها التنمية الاقتصادية الكورية عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات .

7- معرفة مدى تأثير البحث العلمى فى استخدام تكنولوجيا المعلومات للتأثير على التنمية الاقتصادية الكورية .

فروض البحث :

وتتمثل فروض الدراسة فى الفرضين التاليين :

الفرض الأول : توجد علاقة بين ثورة تكنولوجيا المعلومات والنمو الاقتصادى الكورى .

الفرض الثانى : قيام الاستثمارات الأجنبية بدور هام فى نقل تكنولوجيا المعلومات إلى كوريا الجنوبية .

منهج البحث :

تركز الدراسة الحالية منهجياً على كل من :

1- المنهج التحليلى، يتم من خلاله تحليل أداء قطاع المعلومات فى دول النمور الآسيوية وبالتطبيق على جمهورية كوريا الجنوبية على المستوى المحلى والاقليمى والدولى، ومدعم بخلفية من البيانات والمعلومات والآثار الاقتصادية على دول النمور الآسيوية وكوريا الجنوبية.

2- المنهج الإحصائى، حيث يتم دراسة الظواهر الاقتصادية ومعرفة مسبباتها ، وذلك من أجل معالجتها، وبما أن أحد مهام الاقتصاد القياسى هو قياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية من أجل حصر مسببات هذه الظواهر عن طريق إضافة المتغيرات المفسرة، وهذا يتم بالاعتماد على بعض الاختبارات الإحصائية.

مظاهر النمو الاقتصادى فى كوريا الجنوبية :

تحتل كوريا الجنوبية المرتبة الـ 11 فى الاقتصاد العالمى لعام 2005، كما تعتبر من أكبر التنينات الآسيوية الأربعة بفضل تنميتها الاقتصادية السريعة التى أصبحت تنمو بما يزيد عن 5 ٪ سنوياً ، وأصبح ناتجها الداخلى الخام يصل إلى 680 مليار دولار ويرجع ذلك إلى الطلب الخارجى على منتجاتها الصناعية .

(1) مظاهر النمو الصناعى :

- إنتاج صناعى ضخم ومتنوع ومتطور، منها صناعة السيارات والحديد والصلب والنسيج والكيماوية والغذائية.
- احتلال مراتب متقدمة على الصعيد العالمى فى الصناعات الأساسية : السيارات والشاحنات تصنعها شركات) نيسان وهيونداى وكيا (والصلب والصناعات الالكترونية تنتجها شركات: LG و Samsung .
- تمركز الإنتاج الصناعى فى مجمعات كبرى فى الجنوب الشرقى (أولسان، بوسان، مسان)، وفى الجنوب الغربى (مركز كوانغ يو)، وفى الشمال الغربى (مركز سيول العاصمة وأنشون).
- وجود شركات صناعية قوية تهتم بإنتاج الصناعات العالية التكنولوجية ومنها شركة سامسونغ Samsung التى تحتل المرتبة الثانية عالمياً فى صناعة شبه الموصلات التى يزداد عليها الطلب فى الأسواق العالمية فى كل أنواع وفروع الصناعات الدقيقة، وصناعات الاتصال والتواصل) الهواتف، أجهزة التصوير الرقمية، تسجيل الصوت والصورة MP3 و MP4 ، الحواسب).

وأصبحت هذه الصناعة تمثل ركيزة أساسية للاقتصاد الكورى خصوصاً مع تقديرات الخبراء بأن رقم معاملات هذه الصناعة سيصل إلى 350 ملياردولار أمريكى فى سنة 2011 .

– إنشاء منطقة اقتصادية خاصة بالحدود مع كوريا الشمالية ، تنتشر بها مقاولات صناعية جنوبية ويعمل بها حوالى 800 الف عامل كورى شمالى ، وتهدف كوريا الجنوبية من هذه السياسة اتقاء خطر التوتر والحرب مع جارتها الشمالية وتعزيز التنمية الاقتصادية فى الشمال فى أفق العودة إلى الدولة الكورية الموحدة .

(2) مظاهر نمو التجارة والخدمات فى كوريا الجنوبية :

– تطور قيمة الصادرات الصناعة الأساسية : الصناعات الثقيلة، الأجهزة الالكترونية والكهربائية، السيارات، السفن تحتل المرتبة الثانية بعد اليابان، صناعات خفيفة كالملابس والأحذية وغيرها .

– تصدير المنتجات الصناعية بنسبة تقدر بـ 92.3 ٪ سنوياً محتلة المرتبة الأولى عالمياً متفوقة على اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى الاقتصادية الكبرى.

– تطور قيمة الخدمات المصدرة : كالنقل بنسبة 54 ٪ والاتصالات والتامين والخدمات المالية وغيرها بنسبة 29 ٪ ، والسياحة 17 ٪ .

– تطور قيمة الصادرات مقارنة مع قيمة الواردات ، ففى سنة 2000 مثلاً بلغت قيمة الصادرات 284 مليار دولار بينما قيمة الواردات بلغت 261 مليار دولار ، وينتج عن هذا ميزان تجارى ايجابى .

– تعدد الشركاء التجاريين المتعاملين مع كوريا منها الصين ، واليابان ، ودول جنوب شرق أسيا ، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا .

– تعزيز المبادلات التجارية مع كوريا الشمالية لاتقاء خطر الحرب والتقليص من فوارق التنمية، و بلغ مجموع قيمة الصادرات من كوريا الجنوبية إلى كوريا الشمالية خلال شهر يناير 2007 حوالى 37169 دولار واستوردت منها كوريا الجنوبية حوالى 55580 دولار، وتعتبر الصناعة أهم ركيزة للاقتصاد الكوري، حيث تستجيب لمتطلبات الاستهلاك الصناعى الوطني، وتشكل الدعامة الأساسية للتجارة الخارجية .

ثانياً : العوامل المفسرة للنمو الاقتصادى بكوريا الجنوبية :

(1) العوامل المفسرة للنمو الصناعى الذى تشهده كوريا الجنوبية :

– العوامل التاريخية :

استفادت صناعات كوريا الجنوبية من تجارب التنمية الاقتصادية للقوى الاستعمارية التى احتلت أراضيها - اليابان ، والولايات المتحدة الأمريكية والموجودة حالياً من خلال تطور الصناعات التكنولوجية الأمريكية كما استفادت من الاستثمارات والمساعدات اليابانية والأمريكية.

– العوامل البشرية :

تستفيد الصناعة الكورية من عدد السكان التى تقدر بـ 48 مليون نسمة ، وتتميز بتكوين وتأهيل علمى وتقنى مرتفع ، وتتصف بالانضباط والإتقان فى العمل .

– العوامل التنظيمية والرأسمالية :

تتطور الصناعة بفضل وجود مقاولات عملاقة تحتكر أنشطة إنتاجية متنوعة ومتكاملة – الشيبول CHAEBOL – وتخضع لمخططات توجيهية تضعها الدولة . كما تنتشر مؤسسات صناعية متخصصة فى إنتاج صناعى محدد ، فمثلاً تختص سامسونغ و LG فى الصناعات الالكترونية الدقيقة ، بينما تختص نيسان وهيونداى فى صناعة السيارات .

– العوامل العلمية – التقنية :

يعتبر البحث العلمى أهم مرتكزات تطور الصناعة الكورية من خلال القطاع الخاص والذى يمثل 75 ٪ ، والمعاهد البحثية 18 ٪ ، القطاع الأكاديمة 13 ٪ ، لذلك تنفق عليه الدولة حوالى 7.1 ٪ من الناتج الداخلى الخام محتلة المرتبة الأولى عالمياً لعام 2015، كما تصرف عليه المقاولات المنتجة حوالى 53 ٪ متفوقة على المقاولات العالمية ، وبفضل هذا الدعم المالى للبحث العلمى ، وتقدمت كوريا الجنوبية بـ 5935 طلباً لبراءات الاختراع للمنظمة العالمية للملكية الفكرية ، محتلة المرتبة الرابعة حيث (الولايات المتحدة فى المرتبة الأولى تليها اليابان ثم بعدها ألمانيا) .

– العوامل الرأسمالية :

تستثمر مبالغ مالية ضخمة فى الإنتاج الصناعى ، سواء من طرف القطاع الحكومى ، أو من طرف الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على كوريا حيث وصلت قيمتها سنة 2015 حوالى 7.200 مليارات دولار .

تساهم مختلف العوامل السابقة فى التطور الكمى والنوعى للصناعة الكورية ، لذلك تشكل الدعامة المركزية للنمو الاقتصادى القائم على تصدير المنتجات الصناعية .

(2) العوامل المفسرة لنمو التجارة الكورية :

– وجود موانئ مهمة منفتحة على الأسواق العالمية كميناء (أنشون ، وبوسان ، واولسان ، وبوهانغ) تستقبل وتنطلق منها شبكة كثيفة من السفن التجارية العالمية .

– التركيز على تصدير المنتجات الصناعية بنسبة 93 ٪ ، وتبلغ 12 ٪ سنوياً محتلة الرتبة الثانية بعد الصين – 16 ٪ – من نصيب العالم النامى المصدر للمنتجات الصناعية .

– جودة المنتجات الصناعية المصدرة وحفاظها على مستوى تكنولوجى جيد والاعتماد على شبكة كثيفة للخدمة بعد البيع ، وتنطبق هذه المعايير أساساً على صناعة السيارات KIA و Hyundai، وتشكل عائدات تصديرها موارد مالية مهمة للناتج الداخلى الخام .

– اكتساح المنتجات المصنعة وخاصة الالكترونية الدقيقة للأسواق العالمية وحصول شركات إنتاجها على جوائز مشرفة فى مجال التصميم الصناعي، فشركة سامسونغ حصلت على 5 جوائز متفوقة على كل الشركات الآسيوية والأوروبية والأمريكية .

ثالثاً : نتائج التنمية الاقتصادية على الأوضاع الاجتماعية بكوريا الجنوبية والتحديات التى تواجهها :

(1) أثار التنمية الاقتصادية على الأوضاع الاجتماعية :

– نمو الناتج الداخلى الخام 680.8 مليار دولار سنة 2005 ، وارتفع ليصل إلى 1.163 تريليون دولار فى عام 2015 ، ونمو الدخل الفردى 14166 دولار فى عام 2005 ليصل إلى 37.276 دولار فى عام 2015 ، وبذلك تعرف كوريا مؤشر التنمية البشرية السريع حيث يبلغ 0.912 ٪ كما يوضح ذلك الجدول التالى :

جدول (1) نمو الناتج المحلى ودخل الفرد فى الفترة من 2005 – 2015

بيان	عام 2005	عام 2015	مؤشر التنمية البشرية
الناتج الإجمالى المحلى	680.8 مليار دولار	1.163 تريليون دولار	٪ 0.912
نمو دخل الفرد	14166 دولار	37276 دولار	

المصدر : من إعداد الباحثة .

– وجود فرص العمل وضعف نسبة البطالة لا تتعدى 3 ٪ حيث يبلغ عدد سكان كوريا الجنوبية 48 مليون نسمة، تبلغ نسبة السكان النشيطين 72 ٪ ، ويتوزع عملهم فى قطاعات اقتصادية حيوية ، يشغل القطاع الثالث 62.2 ٪ والقطاع الثانى 34.6 ٪ بينما لا يعمل بالقطاع الأول سوى 3.2 ٪ .

– تنمية التعليم :

يصل نسبة المتعلمين الكبار 98 ٪ ، وهى وضعية مشابهة للبلدان المتقدمة بل تتفوق نسبة المسجلين فى التعليم العالى بكوريا 60.4 ٪ على فرنسا 51 ٪ وعلى اليابان 40.5 ٪ .

– تحسن الخدمات الصحية والمعيشية :

يصل معدل متوسط العمر بكوريا الجنوبية إلى 77.3 سنة ، ولا تتعدى نسبة الوفيات 5 ٪ .

– تحسن مستوى معيشة السكان :

ومن مظاهر ذلك تزايد الإقبال على شبكة الانترنت ، بحيث يصل عدد المرتبطين بشبكة الانترنت بكوريا نسبة 70 ٪ بينما لا تتعدى نسبة 50 ٪ باليابان ونسبة 65 ٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ويكثر الإقبال على بوابة cyber World ، فضلاً عن الإقبال الكثيف للسكان على منتجات التكنولوجيا العالية مثل الهاتف ، والتلفاز عبر الهاتف المحمول ، والحاسوب .

بدأت كوريا بعد ذلك فى الصناعات الثقيلة مثل : صناعة البتروكيماويات والفولاذ ، وصناعة السفن ، والسيارات ، والالكترونيات ، وبعدها بدأت فى تصدير المنتجات الثقيلة إلى الخارج كما يوضحه الجدول رقم (2) التالى :

جدول رقم (2) المساهمة الكورية فى السوق العالمية وتصنيفها (٪)

المرتبة	الصناعة	1990	1995	2000	2004	المتوسط
1	صناعة السفن	٪ 23.8	٪ 30.4	٪ 36.0	٪ 33.2	٪ 31.2
3	أشباه الموصلات	٪ 3.1	٪ 10.4	٪ 7.4	٪ 10.9	٪ 7.2
4	الأجهزة المنزلية	٪ 3.4	٪ 4.5	٪ 5.6	٪ 5.8	٪ 4.7
5	الحديد والصلب	٪ 3.0	٪ 4.9	٪ 5.1	٪ 4.5	٪ 4.3
5	المنسوجات	٪ 6.6	٪ 5.6	٪ 5.0	٪ 3.5	٪ 4.9
5	البتروكيماويات	٪ 1.8	٪ 5.0	٪ 5.2	٪ 5.1	٪ 4.8
6	السيارات	٪ 2.7	٪ 0.5	٪ 5.3	٪ 5.5	٪ 4.9
13	الماكينات العامة	٪ 0.9	٪ 1.6	٪ 1.9	٪ 2.3	٪ 1.7

المصدر : تقرير منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لعام 2005 م .

تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية فى كوريا :

لقد أسهمت إستراتيجية التنمية الاقتصادية الكورية ، التى تعتبر الصادرات بمثابة محرك للنمو الصناعى ، إلى حد كبير فى التحول الكبير للاقتصاد الكورى ، وقد تم بنجاح تنفيذ العديد من برامج التنمية والخطط الاقتصادية ونتيجة لذلك ، زاد إجمالى الدخل القومى الكورى من 2.3 مليار دولار فى

Nile Journal for Commercial, Legal and Information Systems Science

Volume 2, Number 4, August 2022

مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية و نظم المعلومات

سنة 1962 إلى 680.1 مليار دولار فى عام 2004م ، وارتفع الى 1007 مليار دولار امريكى عام 2010م تُعادل 1459 مليار دولار بمقياس "تعادل القوة الشرائية " PPP ".

جدول (3) مؤشرات التنمية فى كوريا عن الفترة من 2000 – 2015م

الأعوام	إجمالى الناتج المحلى	دخل الفرد	معدل النمو السنوى
2000	459.20 مليار دولار	9.770 ألف دولار	٪ 5.8
2001	461.89 مليار دولار	9.892 ألف دولار	٪ 4.6
2002	477 مليار دولار	10.013 ألف دولار	٪ 4.7
2003	605.4 مليار دولار	110123 ألف دولار	٪ 4
2004	680.1 مليار دولار	12.030 ألف دولار	٪ 3.8
2005	931 مليار دولار	16.291 ألف دولار	٪ 4
2006	942 مليار دولار	16.900 ألف دولار	٪ 5.01
2007	954 مليار دولار	18.201 ألف دولار	٪ 5.1
2008	941 مليار دولار	21.068 ألف دولار	٪ 2.3
2009	932 مليار دولار	21.142 ألف دولار	٪ 0.2
2010	1007 مليار دولار	30.200 ألف دولار	٪ 6.2
2011	1.163 بليون دولار	31.753 ألف دولار	٪ 5.3
2012	1.432 بليون دولار	32.012 ألف دولار	٪ 4.57
2013	1.198 بليون دولار	33.189 ألف دولار	٪ 4.76
2014	1.699 بليون دولار	27.513 ألف دولار	٪ 4.12
2015	2.6 بليون دولار	43.218 ألف دولار	٪ 4.99
متوسط الفترة	1.003 بليون دولار	24.967 ألف دولار	٪ 4.87

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002/2000 ، 2006/2004 ، 2010/2008 ، " تقرير التنمية البشرية للعام 2001 / 2003 ، 2007/2005 ، " نيويورك ، مطبعة كركى ، تقرير وزارة المالية بكوريا الجنوبية 2012/ 2013 ، 2015/2014م .

يتضح من الجدول السابق أن إجمالى الناتج المحلى فى الفترة من 2000 حتى 2015 فى تزايد، أما عامى 2008 / 2009 فقد تناقص نظراً للأزمة المالية، وكذلك دخل الفرد فى تزايد طوال المدة المذكورة ثم تناقص فى فترة الأزمة .

رابعاً: دور الاستثمارات الأجنبية فى نقل تكنولوجيا المعلومات إلى كوريا الجنوبية

لقد شهدت فترة الثمانينات نمو الاستثمار الأجنبى بشكل سريع ولقد كان معدل نمو الاستثمار يفوق معدل نمو التجارة الخارجية من بداية فترة الثمانينات حتى تسعينات القرن الماضي، ولذلك فلقد أصبح الاستثمار الأجنبى من أهم العوامل التى أدت إلى إدماج الاقتصاد العالمى .

فوفقاً لتقرير الاستثمار الصادر عام (2001,2000) بلغ الاستثمار الأجنبى المباشر على المستوى العالمى حوالى 1,3 تريليون دولار ، ومن أهم مزايا الاستثمار الأجنبى المباشر أنه يرفع معدل النمو من 2.5 ٪ إلى 5.3 ٪ عام 2000 يساعد فى جلب التكنولوجيا الحديثة الى تلك البلاد بالإضافة إلى المزايا الإدارية والمهارية ورفع كفاءة الموارد البشرية وزيادة معدلات التوظف , التى كان من الصعب الحصول عليها من أى مصدر أخر هذا بجانب حصولها على رأس المال وتمكنها من الاتصال بشبكات التوزيع والإنتاج على المستوى العالمى ، كما أن تدفق الاستثمار إلى الدول يساعد على التغلب على الفجوة المحلية بين الادخار والاستثمار وتبلغ نسبة الاستثمارات الموجهة لقطاع تكنولوجيا المعلومات 68 ٪

العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والنمو الاقتصادى :

يشير الأدب الاقتصادى الذى يهتم بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والنمو الاقتصادى إلى وجود اختلاف واضح فى نظرة هذه الأدبيات إلى هذه العلاقة إذ يتم أحياناً تناول النمو الاقتصادى باعتباره محدداً لتدفق المزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر , وبحيث أن توافر معدل نمو مرتفع ربما يساعد على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الدولة, وبالتالى يمكن اعتبار النمو الاقتصادى فى تلك الدراسات بمثابة متغير خارجى .

وفى بعض الدراسات تم تناول النمو الاقتصادى كمتغير داخلى بحيث أن تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر ربما يشجع على تحقيق معدل نمو مرتفع .

أما بالنسبة لنظريات التبعية فقد أوضحت أن الاستثمار الأجنبى المباشر يؤدى إلى تحقيق معدل نمو مرتفع فى الأجل القصير ولكنه سوف يخلق ويعجل بحدوث تشوهات فى الأجل الطويل فى الدول المضيفة .

1- التفسير النيو كلاسيكى للعلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والنمو الاقتصادى:

تتضح العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والنمو الاقتصادى فى عدد من النماذج منها نموذج (سولو- سوان) , فقد أوضح سولو Solow أن تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على النمو الاقتصادى محدود فى الأجل القصير ويقتصر دوره على مستوى الدخل , تاركاً معدل النمو فى الأجل الطويل دون تغيير , ورغم محدودية التأثير فى الأجل القصير فى ظل تناقص معدل العائد على رأس المال المادى physical capital, فقد أشار سولو إلى دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى تعظيم عوائد الإنتاج بالإضافة إلى المؤثرات الخارجية الموجبة والتى تؤدى إلى تعظيم عوائد الإنتاجية بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له .

أما عن علاقة الاستثمار الأجنبى المباشر والنمو الاقتصادى فى ظل نموذج (هارود - دومار) , حيث أنه فى ظل هذا النموذج أشار Firebaugh عام 1992 إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبى المباشر يؤدى إلى زيادة الاستثمار الكلى وبالشكل الذى يؤدى إلى ارتفاع النمو الاقتصادى فى الدول المضيفة , وبالتالى فهو أشار ضمنا إلى العلاقة التكاملية بين الاستثمار الأجنبى المباشر والاستثمار المحلى , تلك الفكرة التى نوقشت باستفاضة فى الفكر الحديث للنمو .

ويقصد بالتكاملية هنا أن الاستثمار الأجنبى المباشر يحفز على مزيد من الاستثمار المحلى دون أن يكون مثبطاً له ، وبالتالى فإن الاستثمار الأجنبى المباشر ضرورى للقضاء على ضعف المدخرات المحلية خاصة فى الدول النامية .

كما أشار Harrod إلى التغير الفنى الطبيعى والذى قصد به اكتشاف طرق إنتاجية جديدة فى دالة الإنتاج وبالتالى فإن هذا يعد اهتمام بالاستثمار الأجنبى المباشر وما يصاحبه من تكنولوجيا متقدمة تساهم فى زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج .

وفى مجال تحليل علاقة الاستثمار الأجنبى بالنمو قام Bisat وآخرون بدراسة لتوضيح العلاقة بين النمو , والاستثمار والادخار فى 13 دولة نامية خلال الفترات من (1974- 1985) , و (1986- 1996) , و(1971- 1996) وقياس الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج اعتماداً على نموذج دالة إنتاج سولو .

بررت الدراسة وجود المعدلات السالبة لنمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بانخفاض الاستثمار فى تلك الدول , وما لذلك من تأثير على النمو الاقتصادى مقاساً بنمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج , بالإضافة إلى ما تعانيه معظم تلك الدول من هياكل ديموجرافية مختلفة , مثل انخفاض أعمار قوة العمل وانخفاض التوظف بالشكل الذى ينعكس فى انخفاض الإنتاجية .

2- أهمية الاستثمار الأجنبى المباشر للدولة المضيفة :

تتنافس الدول فى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر , وذلك بسبب دوره الهام فى تحقيق معدلات النمو المستهدفة من خلال دوره الايجابى المتمثل فى الأتى :

(أ) المساهمة فى سد فجوة الادخار والاستثمار فى الدول المضيفة وبالشكل الذى يساهم فى تنفيذ الاستثمارات المطلوبة بما يؤدى إلى زيادة التكوين الرأسمالى خاصة فى ظل تقليص اعتماد الدول النامية على المديونية الخارجية وتقلص حجم المساعدات الخارجية إليها , حيث أن فكرة وجود الفجوة بين الادخار والاستثمار تعنى أنه إما الاستثمار أكبر من الادخار أو أن الادخار أكبر من الاستثمار وليس فقط عجز فى المدخرات كما هو شائع فى الدول النامية .

ومن أهم طرق تمويل الفجوة الاتى :

- صافى تدفق رأس المال .
- صافى المنح والتحويلات .
- صافى السحب من موجودات الدولة من الذهب والنقد الأجنبى .
- صافى عوائد عناصر الإنتاج .

ويعتبر الاستثمار الأجنبى المباشر للدول المضيفة (خاصة النامية منها) وسيلة أفضل من اللجوء إلى الاقتراض من العالم الخارجى وبذلك يكون مساهماً فى سد فجوة (الادخار والاستثمار) وبصفة خاصة فى ظل الشروط المجحفة للقروض الخارجية ، وأيضا تقلص المساعدات الخارجية للدول النامية المضيفة وأيضاً قد لوحظ تناقص المتوسط السنوى لمنح المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الدول النامية كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى من 0.62 ٪ خلال الفترة من (1983 - 1989) إلى 0.56 ٪ خلال الفترة من (1990- 1998) .

كما تناقصت المنح الرسمية الأخرى المقدمة إلى الدول النامية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى من 1.05 ٪ كمتوسط للفترة (1975- 1982) إلى 0.47 ٪ كمتوسط سنوى للفترة (1998- 1990) ، فى الوقت الذى تزايدت فيه تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الناتج المحلى الإجمالى من0.42 ٪ إلى 1.67 ٪ كمتوسط سنوى للفترتين السابقتين ثم ارتفعت النسبة إلى 2.8 ٪ فى عام 2005 .

يضاف إلى ذلك أن المعونات والمنح تنطوى على شروط مجحفة عند استخدامها ولذلك فإن تأثيرها على النمو يتوقف على مدى ملائمة السياسات الاقتصادية فى البلدان المتلقية لها .

(ب) أيضاً يساعد الاستثمار الأجنبى المباشر على توفير العملات الأجنبية للدولة المضيفة, وبما يمكنها من استيراد متطلبات التنمية، ويلاحظ أن هذه الميزة وإن كانت مقبولة فى الفترة من الستينات إلى

الثمانينات إلا أنها أصبحت اقل أهمية فى الوقت الحاضر , خاصة بعد نجاح بعض الدول النامية مثل مصر وكوريا الجنوبية موضوع البحث فى تكوين احتياطى من تلك العملات .

(ج) الاستثمار الأجنبى المباشر وعوائد التقدم التكنولوجى ، حيث تمثل التكنولوجيا الطريقة التى يتم من خلالها مزج عناصر الإنتاج للحصول على كمية الإنتاج المستهدفة، ويمكن من خلال التقدم التكنولوجى استخدام نفس كميات عناصر الإنتاج للوصول إلى كمية اكبر من الإنتاج, أو اكتشاف منتجات جديدة فى الاقتصاد القومى, وبالشكل الذى يؤدى إلى مزيد من النمو الاقتصادى ، ويصاحب الاستثمار الأجنبى استخدام تكنولوجيا متقدمة فى مجال الإنتاج ، والناتجة عن زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير من قبل الشركات القائمة بالاستثمار الأجنبى المباشر ، وقد اشار " Ghura " عام 1997 أن التغير التكنولوجى يعد بمثابة متغير داخلى , وأن زيادة رأس المال الخاص (بما فى ذلك الاستثمار الأجنبى المباشر) يؤدى إلى زيادة المستوى التكنولوجى للاقتصاد ككل وبالتالى مزيد من النمو الاقتصادى .

وهناك العديد من القنوات التى تنتقل من خلالها التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول المضيفة , تأتى على رأسها :

- الاستثمار الأجنبى المباشر .
- الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية .
- اتفاقيات التعاون بين الشركات المحلية ونظيراتها الأجنبية .
- الترخيص باستخدام التكنولوجيا من قبل الشركات الأجنبية للشركات المحلية .

ويعتبر الاستثمار الأجنبى المباشر أهم تلك القنوات، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبى المباشر بمثابة عربة لنقل التكنولوجيا , حيث يمكن للشركات المحلية الموجودة فى الدول النامية من خلال الاستعانة بالاستثمار الأجنبى المباشر الاستفادة من التكنولوجيا الموجودة فى الشركات الأجنبية عن طريق قنوات الاتصال التى تتاح لها أو تتعرف عليها من خلال المشروعات المشتركة أو الهندسة العكسية باستخدام العديد من الطرق منها انتقال العاملين من فروع الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية ويطلق على ذلك المؤثرات الخارجية الموجبة والتى تؤدى إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج .

ولكن تتوقف استفادة الشركات المحلية من المؤثرات الخارجية الموجبة وكذلك نقل التكنولوجيا على العديد من العناصر منها :

- مدى قدرة العاملين المحليين لدى فروع الشركات متعددة الجنسيات على التعلم والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبى المباشر .

– مدى استجابة الشركات الوطنية لزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير مجارة لسلوك الشركات الأجنبية القائمة بالاستثمار الأجنبى المباشر .

– مدى تركز الاستثمار الأجنبى المباشر فى المنتجات ذات الربحية المرتفعة حيث يشجع ذلك الشركات المحلية على تطبيق التكنولوجيا الحديثة .

3– محددات جذب الاستثمار الأجنبى المباشر :

هناك العديد من العوامل التى تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد المضيف وهذه العوامل منها الاقتصادية وأخرى سياسية وتشريعية وقانونية , فالمحددات الاقتصادية منها حجم السوق ومعدل العائد على الاستثمارات والبنية الأساسية والاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلى وغيرها من المحددات الاقتصادية التى سيتم تناولها بالتفصيل لاحقاً أما المحددات القانونية تتمثل فى الإصلاحات التشريعية والضريبة وبرامج الإصلاح الاقتصادى .

(أ) المحددات الاقتصادية :

– حجم السوق المحلى :

وحجم السوق المحلى يمكن قياسه من خلال حجم السكان وكذلك حجم الإنتاج , فكلما اتسع حجم السوق زادت فرص المستثمرين من الاستفادة من وفورات الحجم الكبير ، ولذا فإن الشركات الأجنبية غالباً ما تركز نشاطها فى المناطق التى يتميز سكانها بارتفاع حجم الدخول المتاحة للإنفاق, ويعتبر أيضاً معدل النمو الاقتصادى مؤشر على حجم السوق ولذا فإنه من العوامل التى من المحتمل أن تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة , فقد أظهرت العديد من الدراسات القياسية أن المعامل المقدر للناتج المحلى الإجمالى كمؤشر تقريبى على حجم السوق أنه يكون معنوياً إحصائياً ويشير إلى وجود علاقة طردية بينه وبين الاستثمار الأجنبى المباشر , ولقد تناولت النظرية الانتقائية للمنهج والمنهج العلمى باعتباره من أهم المزايا المكانية التى تتمتع بها الدولة وقد يساهم اتساعه على تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية فى كوريا الدولة المضيفة .

– توافر الموارد الطبيعية :

يعتبر توافر الموارد الطبيعية من أهم محددات الاستثمار الأجنبى فى كوريا الجنوبية البلد المضيفة مثل المواد الخام والمنتجات الزراعية , والمعادن وكذلك فإن الموارد الطبيعية من الممكن أن تضفى على الدول المضيفة ميزة نسبية خاصة الدول النامية وذلك لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

– توافر عناصر الإنتاج الرخيصة وتوافر العمالة الماهرة :

عنصر العمل حيث يعتبر عنصر العمل الرخيص من العوامل التى تؤدى إلى مزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتى تؤخذ فى الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاستثمار حيث توصل (Feenstra and Hanson, 1997)أن تكاليف العمل المنخفضة لها تأثير كبير على الاستثمارات الخاصة بعملية التجميع فى المكسيك ، وأيضاً وجد (Wheeler and Mody ,1992) أن تكاليف العمل لها تأثير معنوى على الشركات الصناعية الإلكترونية فى الولايات المتحدة ، ولقد تناول نموذج دورة حياة المنتج أهمية تكلفة عنصر العمل كمفسر لتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر وذلك فى المرحلة النمطية , حيث يصبح المنتج فى تلك المرحلة كثيف العمالة وتتولى الشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات القيام بإنتاجه , ولذلك يعد توافر عنصر العمالة الرخيصة والماهرة أو شبه الماهرة من العوامل الهامة لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر .

ولقد أثبتت التجارب أن نوعية قوة العمل ومهاراتها تعتبر من أكثر من عنصر التكاليف , فالدول التى تعمل على رفع كفاءة العمالة وتدريبها من خلال تقديم تعليماً وتدريباً قوياً تكون أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب . ولقد أظهرت دراسة (Mody ,Dasgupta and Sinha,1998) أن تكاليف العامل غير المدرب لم تكن جاذبة للاستثمار بل كانت نوعية العمل هى العامل الأكثر تأثيراً .

– الاستقرار المالى على مستوى الاقتصاد الكلى :

يعتبر استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية من تضخم وسعر صرف وعجز الميزان التجارى وعجز الموازنة العامة للدولة من أهم محددات تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر وأن استقرار هذه المؤشرات يعد من أهم العوامل اللازمة لتحقيق بيئة اقتصادية كلية مستقرة فاستقرار معدلات التضخم وبقائها عند مستويات منخفضة وكذلك استقرار أسعار الصرف تعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية الضرورية لجذب المزيد من الاستثمارات ويرجع ذلك إلى أنها تدل على استقرار وقوة اقتصاد الدولة , ويؤثر معدل الصرف الأجنبى على تدفق الاستثمار من ناحيتين هما :

الأولى : تتمثل فى انخفاض قيمة العملة المحلية فى البلد المضيفة والذى يؤدى إلى انخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع مما يحفز المستثمر الأجنبى إلى مزيد من الاستثمارات , حيث أن تخفيض قيمة العملة تشجع على إعادة استثمار أرباح الشركات بدلاً من تحويلها للخارج , حيث تتحقق ميزة تنافسية سعرية تسهل عملية التصدير ولكن مع استمرار انخفاض قيمة العملة المحلية قد تتراجع الشركات الأجنبية عن الاستثمار فى البلد المضيف نتيجة استمرار الانخفاض وتدهور سعر الصرف لانعكاس ذلك على قيمة التحويلات للخارج .

الثانية : وهى تتعلق بمدى استقرار سعر الصرف فى البلد المضيف حيث أن استقرار سعر الصرف يؤدى إلى استقرار حصيلة الأرباح المحولة إلى الخارج وهذا من شأنه أن يؤدى إلى مزيد من الاستثمارات فى الدولة المضيفة .

(ب) المحددات القانونية والتشريعية والضريبية :

ومن أهم هذه المحددات عملية الاستقرار السياسى وكذلك استقرار التشريعات التى تحكم عمل الاستثمار الأجنبى المباشر فى البلد المضيف حيث أن عملية التشريعات توضح مدى اهتمام الدولة المضيفة بجذب المزيد من الاستثمارات من خلال تقديم مزيد من الحوافز والتسهيلات الإجرائية حيث أن الحوافز المالية فى البلد المضيفة يمكن أن تزيد المزايا النوعية للاستثمار المحلى والأجنبى ، كذلك فإن التشريعات القانونية تحدد مدى القدرة على القضاء على الاحتكارات فيما يتعلق بملكية الدولة سواء بالنسبة للمشروعات أو البنوك [(1)] .

ومن الممكن أيضاً أن تؤثر الإصلاحات التشريعية على نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبى فى المشروعات القائمة فى الدولة وكذلك درجة الحرية فى التوظيف ، وعلى مدى قدرة المستثمر الأجنبى فى تحويل أرباحه إلى الخارج ، ولقد أوضحت دراسة " Rosenn " التى أجراها عام 1997 على قواعد الاستثمار الأجنبى المباشر فى أنجولا أن المستثمرين الأجانب ينجذبون إلى أنجولا بسبب الإصلاحات التشريعية وملائمة البيئة الاقتصادية وأيضاً بسبب قوانين الضرائب والرقابة على معدلات الصرف ودرجة الاستقرار السياسى .

وتعد العوامل سالفة الذكر من أهم العوامل التى تؤثر فى اختيار موقع الاستثمار الأجنبى المباشر , كما أن انفتاح الاقتصاد أيضاً يعتبر عاملاً حيوياً فى جذب مزيد من الاستثمارات حيث استطاعت دول شرق آسيا ومنها كوريا الجنوبية محل الدراسة خلال الثلاثة عقود الأخيرة أن تطبق سياسات نمو قائمة على التوجه القوى نحو التصدير .

إن الاستثمار الأجنبى فى تكنولوجيا المعلومات والتى هى من مجالات العلم والتكنولوجيا الأسرع حركة هذه الأيام ، حيث يمكن تعلم أو ممارسة تكنولوجيا المعلومات دون امتلاك الكثير من المعدات باهظة الثمن، وهكذا فإنه من الممكن للناس فى العديد من الدول النامية الحصول على وظائف تتعلق بتكنولوجيا المعلومات ويمكن لشركات تكنولوجيا المعلومات بيع عملها للبلدان الأخرى.

تقدير معالم النموذج وتقييم نتائج التقديرات

إن النمو المذهل لخدمات الإنترنت فى العقدين المنصرمين ، له آثار واضحة وكبيرة على جميع جوانب الحياة وخاصة فى مجال الأعمال ، كما أنه محفز استراتيجى للقيام بالأعمال بشكل جديد ، وقد

أجبرت التكنولوجيا مثل الانترنت والتجارة الالكترونية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مراجعة إستراتيجياتها وإستراتيجية تواجدها عبر الإنترنت واعتماد فلسفة المحاذاة بينهما ، لتعزيز مكانتها بين المنافسين وتحقيق أهداف العمل والاستفادة الكاملة من الاستثمار فى التكنولوجيا وقد أكدت العديد من الدراسات السابقة أن موضوع المحاذاة بين الإستراتيجيتين موضوع مهم جداً ، ويعتبر واحد من أهم اهتمامات الإدارة العليا .

إن عملية المحاذاة هى عملية مستمرة ومعقدة وتستغرق وقت للتطور وتحتاج إلى بذل الجهد للحفاظ عليها ، ويهدف هذا البحث إلى دراسة وتحديد أثر محاذاة استراتيجية (الأعمال / تكنولوجيا الإنترنت) على قياس آثر تكنولوجيا المعلومات على النمو الاقتصادى وتقدير معالم النموذج وتقييم نتائج التقديرات ، ولبلوغ هذا الهدف تم استخدام منهجية البحث النوعى والكمى ، وتم التوصل إلى أن هناك علاقة إيجابية للمحاذاة بين استراتيجية الأعمال وإستراتيجية الأعمال المعتمدة عبر الانترنت على تقدير معالم النموذج وتقييم نتائج التقديرات .

إن ثورة المعلومات أدت إلى انتقال الشركات من الاعتماد على قوة العمل المكونة من موظفين تقليديين أكبر سناً وأكثر خبرة إلى آخرين أصغر سناً وأكثر رغبة فى التنقل بين الوظائف المختلفة يفرض هذا الانتقال العديد من التحديات المهمة خصوصاً عندما نضع فى الاعتبار السياق الذى يمثل فيه الشركات التى تطبق خطط طويلة الأجل تهدف إلى تقليل عدد الموظفين وتخفيض النفقات .

وقد أحالت الدول المتقدمة عام 2008م ، الجيل المولود بين عامى 1946م و 1964م إلى سن التقاعد فى معظم الدول المتقدمة وتوقعت استمرار اقتصاد الولايات المتحدة فى النمو بمعدل 1.5 فى المائة سنوياً ، حيث يواجه عجزاً يقدر بعشرة ملايين موظف بحلول 2010 م .

وفى بعض المجالات ستعانى من هذا العجز أكثر من الأخرى فمن المتوقع أن تفقد مصانع السيارات أكثر من 40 فى المائة من مديريها ، ومن المقرر أن يحال أكثر من 45 فى المائة من العاملين فى الخدمات المدنية الفيدرالية الكندية للتقاعد بحلول عام 2010 م .

ووصل بالفعل فى الولايات المتحدة تقاعد 60 فى المائة من الموظفين فى أحد معامل فى وكالة ناسا الفضائية وكذلك واجه نظام الرعاية الصحية فى استراليا 31 ألف مكان عمل شاغر عام 2006م .

فلا يزال ينظر إلى قوى العمل البشرية على أنها عناصر قابلة للاستبدال، بينما يزيد احتياج العمل إلى المعرفة ، تلاحظ أن جيلاً كبيراً من الموظفين الذين يتمتعون بالخبرة والمعرفة فى مجالهم قد وصولوا إلى سن التقاعد.

معالم النموذج :

نماذج الشبكات :

من المعلوم أن الشبكة هى عبارة عن مجموعة من الحواسيب المرتبطة فيما بينها بواسطة أجهزة (كابلات ، بطاقات الشبكة ، وتجهيزات أخرى تؤمن التسيير الحسن للبيانات)، والتهيئة المادية لهذه العناصر تسمى النماذج المادية ، وتوجد على ثلاث أنواع كالتالى :

- نموذج الكابل .
- نموذج الشبكة .
- نموذج الحلقة .

كما يميز بين النمذجة الفيزيائية (الوجه المرئى للشبكة) من النمذجة المنطقية التى تمثل طريقة تحول فيها البيانات من خلال الشبكة وتشمل نوعين رئيسيين هما تكنولوجيا إيترنيت (Ethernet) وتكنولوجيا token ، وتكنولوجيا FDDI*.

1- نموذج الكابل :

وهو يمثل الهيكل البسيط لتقييم الشبكة ، حيث أن كل الحواسيب مرتبطة بالخط نفسه للتحويل بواسطة الكابل (câble coaxial) ، تعنى كلمة كابل (Bus) الخط الفيزيائى الذى يربط آلات الشبكة ، من مزايا هذا النوع هو سهولة وضعها وتشغيلها ، ولكن لدينا تحفظ واحد وهو أى خلل فى اتصال حاسوب سوف يؤدى إلى خلل فى الشبكة ككل .

2- نموذج النجمة :

فى هذه الحالة ترتبط الحواسيب بنظام آلى يسمى المجمع (concentrateur) ويتمثل هذا النظام فى علبة تشمل بعض الواصلات التى تمكن من إيصال الكابلات المتعلقة بحواسيب الشبكة فهو يؤمن الاتصال بين هذه الواصلات ، وعلى عكس النوع الأول فإن الشبكات من هذا النوع هى أقل قابلية للعطب حيث يمكن بسهولة إبعاد أحد المتصلين عن طريق نزع الواصلة من المجمع بدون التأثير على باقى المتصلين فى الشبكة .

3- نموذج الحلقة :

فى هذا النوع كل حاسوب متصل ينتظر دوره فى الشبكة ، حيث توجد حلقة حواسيب ويأخذ كل حاسوب دوره بالتتابع ، وهى مرتبطة بجهاز موزّع يسمى (وحدة الاتصال المتعدد المحطات) التى تقوم بإدارة الاتصال بين الحواسيب بإعطاء لكل دوره ، النوعان الرئيسيان من التبولوجيا المنطقية التى تستخدم هذا النوع هى :

Nile Journal for Commercial, Legal and Information Systems Science

Volume 2, Number 4, August 2022

مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية و نظم المعلومات

أهداف النماذج الاقتصادية Goals of Models :

يمكن إيجاز أهداف النماذج الاقتصادية بالأتى :

1- تستخدم النماذج الاقتصادية كأدوات فى عملية التنبؤ .

2- تستخدم النماذج الاقتصادية فى تقييم سياسة اقتصادية قائمة أو مقترحة .

3- تستخدم النماذج الاقتصادية فى عملية تحليل الهيكل الاقتصادى .

التنبؤ : Forecasting :

استخدام التقديرات الرقمية لثوابت العلاقات الاقتصادية بدلالة قيم التغيرات المستقلة (الشارحة) من أجل التنبؤ بالقيم المستقبلية للحجوم الاقتصادية (المتغيرات المعتمدة المستخدمة) .

تقييم السياسات : Policy Making :

النماذج الاقتصادية تجهز بتقديرات رقمية لثوابت العلاقات الاقتصادية والتى يكمن استخدامها فى تقييم سياسة اقتصادية قائمة أو مقترحة واتخاذ القرارات حولها .

التحليل واختبار النظرية الاقتصادية : Analysis, testing of economic theory :

تستخدم النماذج الاقتصادية فى تحليل الهيكل الاقتصادى واختبار النظرية الاقتصادية باستخدام الأدوات الإحصائية الملائمة .

فالتكنولوجيا قوة لا يمكن مقاومتها، وقد تلعب دوراً فى عدم المساواة فى الأجور والنمو البطىء لأجور الطبقة المتوسطة ، والاختلافات بين التكنولوجيا والعولمة مهمة ، ومن الناحية العملية لا يمكن الفصل بينهما بسبب أنهما متشابكان، والتكنولوجيا تساعد العمال فى طريق زيادة إنتاجيتهم وبالتالى زيادة الأجور وان كانت هناك مدرسة أخرى لا ترى زيادة الأجور بشكل فورى .

وأثر التكنولوجيا مثل آثار التغيرات الاقتصادية الأخرى على تحول الميزة المقارنة بصورة سريعة من نشاط إلى التالى ، وهذا يعنى احتكاكاً أقل فى أسواق العمالة ، ونظاماً تنظيمياً يشجع الاستثمار ، ويعنى نظاماً تعليمياً يزود الناس بالمهارات العامة التى تجعلهم متنقلين .

لكن الإشكالية هى فى التفاوت الكبير جداً بين راتب العامل العادى الذى لم يزيد فى الولايات المتحدة منذ عام 2001م بسبب أن نمو الأجور الحقيقية بسرعة تبلغ أقل من نصف سرعة نمو الإنتاجية ، بينما أجور كبار المدراء فى أمريكا منذ 20 عاماً زادت من حوالى 40 ضعف متوسط الأجور التى ظلت على هذا المستوى أربعة عقود وإلى 110 أضعاف المتوسط اليومى ، فالعامل حينما تنتهى خدماته فلن يحصل على مبلغ مجزى ، فى حصل تنجى ناردیلى أحد المدراء على مكافأة باهظة ومهيبة بقدر مهنته التنفيذية ، ومقارنة ببدل إنهاء خدماته البالغ 210 ملايين دولار فى شركة هوم ديبوت .

مرحلة تقييم القوة التنبؤية للنموذج المقدر :

: Evaluation of the forecasting of the Estimated Model

تسمى مرحلة التطبيق ، والهدف من بناء النموذج والبحث القياسي هو الحصول على مقدرات رقمية جديدة لثوابت أو معاملات العلاقات الاقتصادية, يمكن استخدامها فى تحقيق هدف أو أكثر من أهداف الاقتصاد القياسي مثلاً التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية.

وقبل أن تستخدم النموذج المقدر للتنبؤ بقيم المتغير المعتمد يجب اختبار القوة التنبؤية للنموذج المقدر، والنموذج الذى يتم الحصول عليه يجب أن يكون مقبولاً من الناحية الاقتصادية ويكون صحيح إحصائياً وقياسياً لفترة العينة التى قدر خلالها النموذج .

وقد يكون النموذج غير ملائم للتنبؤ نتيجة اختبار استقرارية أو ثبات المعلمات المقدرة " حساسيتها للتغيرات وخاصة فى حجم العينة " .

إن أحد طرق قياس القوة التنبؤية للنموذج هو استخدام مقدرات النموذج لفترة غير متضمنة فى العينة ومن ثم التفاوت بين القيم المقدرة والقيم الحقيقية ، وقد تكون الكفاءة التنبؤية للنموذج ضعيفة وهذه لها أسباب منها :

ا- قيم المتغيرات التوضيحية المستخدمة فى التنبؤ غير دقيقة .

ب- مقدرات الثوابت S، b تكون متحيزة لنقص فى بيانات العينة .

ج- تغير الظروف الهيكلية للنموذج .

وتعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصراً هاماً وفاعلاً فى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادى، فالانتشار الواسع للحواسيب، الإنترنت، الهواتف المحمولة والشبكات عريضة النطاق، يؤكّد مدى اختراق هذه التكنولوجيات لمختلف المجالات الاقتصادية وتأثيرها عليها، أيضاً فقد أصبح ينظر لهذه التكنولوجيات على أنها المسئولة عن الزيادة الكبيرة فى إنتاجية الاقتصاديات الحديثة.

النتائج والتوصيات :

أولاً: النتائج:

1- تبين تزايد استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات وتأثيرها فى المستوى العلمي وتسهيل الحصول على المعلومات فضلاً عن وجود العلاقة بين هذه التقنيات وأداء العنصر البشري فى الدول المتقدمة والنامية .

2- اتضح من تحليل اتجاهات تطور خدمات الاتصالات (الانترنت – الهاتف الثابت – الهاتف الخلوى) وجود الاختلاف فى التوزيع النسبى لها بين الدول المتقدمة والنامية، وكذلك التباين الواضح بينها بالنسبة لعدد مستخدمى هذه الخدمات.

3- ايجابيات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أنها أداة أو وسيلة لتمكين الناس والمجتمعات من الاكتفاء الذاتى فى تلبية احتياجاتهم الأساسية ومساعدة الناس فى استخدام طاقتهم الكامنة بشكل كامل .

3- تباين نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى الدول المتقدمة عنها فى الدول النامية نظراً للتباين المماثل فى درجة الاعتماد على أدوات وتقنيات الاتصالات فى إدارة المشاريع لمختلف القطاعات الاقتصادية .

4- العمل على تفعيل دور رأس المال الخاص فى تنمية قطاع الاتصالات من خلال تجاوز صعوبات النفاذ إلى هذا القطاع خاصة فى الدول النامية .

5- ضرورة إيجاد قاعدة مشتركة لتمويل المشاريع الإقليمية فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

6- العمل على تفعيل دور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للقضاء على الفقر والجوع وخاصة في المناطق الريفية عن طريق توفير وانسياب المعلومات المتعلقة بأساليب الزراعة ومعالجة التربة ومكافحة الآفات الزراعية والتنبؤ بالظروف الجوية مسبقاً، وكيفية العناية بالمحاصيل الزراعية وطرق جمعها ومعالجتها تمهيداً لتخزينها ومن ثم تزويدهم بالأسعار فى الأسواق المحلية والعالمية .

7- من الممكن لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أن تستخدم كوسيلة لتقليل الفقر وبناء القدرات وإغناء المهارات وإثراء الخبرات .

8- لمحو الأمية والتعليم يمكن لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أن تلعب دوراً عظيم الأهمية فى هذا المجال .

9- القدرة على على خلق فرص عمل فى قطاع البرمجيات وزيادة معدل الصادرات من هذا القطاع كما حدث فى التجربة الهندية .

ثانياً : التوصيات :

1- العمل على تفعيل دور رأس المال الخاص فى تنمية قطاع الاتصالات من خلال تجاوز صعوبات النفاذ إلى هذا القطاع خاصة فى الدول النامية .

2- ضرورة إيجاد قاعدة مشتركة لتمويل المشاريع الإقليمية فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

3- التأكيد على العنصر البشرى فى عملية التغيير ضمن قطاع الاتصالات والمعلومات وذلك من

خلال الدورات التدريبية والتطويرية فى الداخل والخارج والتى تعمل على تحسين نوعية الكوادر البشرية المحلية .

4- العمل على تفعيل دور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للقضاء على الفقر والجوع وخاصة في المناطق الريفية عن طريق توفير وانسياب المعلومات المتعلقة بأساليب الزراعة ومعالجة التربة ومكافحة الآفات الزراعية والتنبؤ بالظروف الجوية مسبقاً، وكيفية العناية بالمحاصيل الزراعية وطرق جمعها ومعالجتها تمهيداً لتخزينها ومن ثم تزويدهم بالأسعار فى الأسواق المحلية والعالمية .

5- من الممكن لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أن تستخدم كوسيلة لتقليل الفقر وبناء القدرات وإغناء المهارات وإثراء الخبرات .

6- لمحو الأمية والتعليم يمكن لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أن تلعب دوراً عظيم الأهمية فى هذا المجال .

7- العمل على تدريب المرأة على استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لأنه الأساس فى تمكين المرأة من أخذ مكانها الطبيعى ، كما يعزز عملية النهوض بالمرأة وتفعيل دورها .

8- القدرة على على خلق فرص عمل فى قطاع البرمجيات وزيادة معدل الصادرات من هذا القطاع كما حدث فى التجربة الهندية .

المراجع العربية والأجنبية:

أولاً: المراجع العربية :

1. أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، 1987، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1994.
2. أحمد الصباب، التخطيط والتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، 2004.
3. أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار النهضة العربية، القاهرة،1987.
4. أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية (دراسة تحليلية – تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية)، الدار الجامعية، القاهرة، 2007.
5. أرسلان الجنابي، رمزي ياسين، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.

6. أسامة عبد الخالق الأنصاري، إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1995.
7. بيونج ناك سونج، صعود الاقتصاد الكوري، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2006.
8. حياة شحاتة، مخاطر الائتمان في المصارف التجارية " مع إشارة خاصة لمصر"، مكتبة الأنجلو المصرية –القاهرة، 1999.
9. جمال الدين الخازندار، النظام الإداري الكوري ودورة في التنمية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة،1996.
10. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، المنصورة، 2007.
11. سمير زهير الصوص، المعجزة الاقتصادية على نهر الهان، وزارة الاقتصاد المحلي، الجزائر،2006.
12. سهير محمود معتوق، محاضرات في النظرية النقدية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1986.
13. محمد عتريس، معجم بلدان العالم، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، الطبعة الأولي، 2002.

ثانياً: المراجع الأجنبية :

1. Abdul Kareem M.Al.Amri، Korean economic Development Dependency approval، unpublished paper. 1988.
2. Asianinfo.org.” Korea, s Geography” February 2010.
3. Bernard guillochon et Annie kawecki, "économie international" , dunod 2006.
4. B.Terrick & C. P. Kindlebebarger, “Economic Development “, London: McGraw-Hill Book Company, 1985.
5. Chung, Chae-shick, Yang, Doo-young and Joo, Sang young. Foreign Exchange Market Liberalization: The Case of Korea. Korea: Korea Institute for International Economic Policy, 2000.

6. Cho Soon, The Dynamics of the Korean Development, Washington, Institute of International Economics, 1994.
7. C.s Eliot Kong, "The Developmental state and Democratic Consolidation in South Korea", in Samuel S.Kim(ed) Korea's Democratization, UK, Cambridge University Press, 2003.
8. David Cole, Korean development the Intel replay of Politics and Economic, London, 1972.
9. David Cole. and Yung Chul Park. Financial Development in Korea, 1945-1978, Cambridge. Mass: Harvard University Press, 1983.
10. David Steinberg, " The Economic Development of Korea:Sui- Generis or Generic ", USAID, January 1982.
11. 11.Fernando Fajnzylber, "Some Reflections on South -East Asian Export Industrialization", CEPAL Review, Economic Commission of Latin America, U.N, No.15, December 1981.
12. John Minns, "of Miracles and Models: The Rise and Decline of the Development state in South Korea "Third World Quarter, Vol6, Issue22, December 2001.